

ان نقول ان يكون وقوع الماضي لمضارع الامر فاستحق الماضي لشبهه بأخر
التقدم والمضارع لشبهه بان يقولنا توسط الامر لشبهه بجزاها خذوه الاضمار
ولان الماضي متفق على صانته والمضارع قبله فروع عنه وما قبل من ان المضارع
قد مرشرفه بالاغراب فذلك انما يناسب عند ذكر المعرب من الافعال لئلا قاله السويطي
ثم ذكر بعد ذلك عن ابن هشام ورجحه بان المزيد والمستتر كحقة التاخير عن المزيد
والنصر والمضارع مشترك وملازم للزيادة انتهى وحاصل ترجيح تقدمه بان يقول
غاية ترتيب الوجود بالطريق الذي فروع ولا تفاق على صانته وعدم ملازمته
المزيد وعدم اشتراكه والحصر في قوله وما قبل من ان المضارع قد مرشرفه بالياء
فذلك انما يناسب عند ذكر المعرب من الافعال من غير ترجيح قطعا بل لا يتوقف
على ذلك ان الاشتراط حقة المتقدم بكل مقام مالم يمنع عنه مانع ولا مانع هنا على
ان ذكر الفعل وتقسيمه انما هو توطئة للبحث عن غرابه وبنائه في الماضي على ما نحن
النظر للمقام مقام التوطئة لذكر المعرب من الافعال فهو مقام ذكر المعرب في
الجملة وكلا الامر من الوجودين والمترقب الوجود خير من المعدوم وان سبق له
وجود فالدال عليه اشرف من الدال على المعدوم وعبارة المولى سعد الدين في شرح
نعم بن العربي وقد مر الماضي لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال ولا اصل
بالنسبة الى المضارع لانه يحصل بالزيادة في الماضي ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة
واصالة ما حصل هو منه وانما انتهى قال شيخنا هذه القليلة لا شك فيها بحسب
وجود ذاتها لان ذات الزمن الذي لم يوجد الذي هو موجود واما بحسب الانصاف
بالماضي والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده يتصرف بالاستقبال
وعند وجوده بالحال ويوجد انقضائه بالماضي وقيل مصوب على النظر في تسمية
في جعل الزمان مظهر فالزمان اخرا من هذا وقد يقال ان اريد القليلة باعتبار
وصف الماضوية والاستقبالية والحال فيه فان اريد باعتبار ذات واحد من
الزمان كيوم الخميس فالامر بالعكس فان الذات الواحدة توصف بالاستقبال
قبل وصفها بغيره والحال قبل وصفها بالماضي وان اريد باعتبار ووات كيوم الخميس
مع الاربعاء وكيفية فلا ترتب في الانصاف بالاولويات للدلالة فانه في يوم الخميس

محقق

بمحقق انصافه بالحال به والاربعاء بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة
وان اريد القليلة باعتبار الوجود فان اريد ذلك باعتبار ذات واحد من الزمان
لم يتصور ترتيبه قبله فان يوم الخميس مثلا وصفا بالحال لم يوجد وحسب
وصفه بالاستقبالية والماضوية معدوم وان اريد ذلك باعتبار ذات وقت فبقية
الماضي للحال والمستقبل صحيح فعلم ان مراد المولى سعد الدين القليلة باعتبار الوجود
الحال والمراد هنا بالنسبة لآوات ثلاثة لا باعتبار ذات لانه لانه قبله في
الوجود ولا باعتبار الانصاف لانه لا قبلية للماضي بذلك الاعتبار مطلقا
بالنسبة لذات ولا بالنسبة لآوات فلا يردان كل حادث فهو قبل حدوثه
للمستقبل فاذا وجد صار لا اذ انما صار وما ضا لانه اعتبارا ذهني فاعلم
بالاقا ده شيئا رجحه الله تعالى والمراد بالزيادة في قول المولى سعد الدين لانه
يحصل بالزيادة على الماضي حروف المضارعة وكونه زايدي على حروف الماضي
ظاهرا في مضارع غير الماضي المبني واهمته وصل واما في مضارعة فانه يتناول
الماضي وقوله ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة بشكل بالمتقدم وتعدان قبل
باشتقاق تقدمه القصور وتقدم في التشديد الماضي ثم الامر ثم المضارع وكذا
المصنف في بعض كتبه قاله ووجهه ان المزيد والمستتر كحقة التاخير عن المزيد
النصر والمضارع مشترك وملازم للزيادة وتجرده الماضي اكثر من تجرده
بقوله ومنهم من يقدم الامر ثم المضارع ثم الماضي رعاية لترتيب الزمان
فكأنه اذا كل الافعال مستقبله قبل وجودها فهو جوف فكون حاله لا ينفذ
فكره ما ضا به انتهى وعلى ما ذكره المصنف هنا فوجه تاخير الامر فلامه عليه
الفرق له ومع ذلك كلمة على معنى المضارع ولم يقبل لم يسم اشارته الى ما كان
يسبق لنا ظم ان يعمله فقد اعترض عليه بانه لما ينتهي كون الكلمة الدالة على
الطلب قبل المرعية اتفاقا يقول (يكون) كذلك ينتهي كون الكلمة الدالة على معنى
المضارع فلاما مضارع عند اتفاق قول لم كما هو بمعنى التوجه وان معنى التفرقة
ويستحق كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ما ضا عند اتفاق قول المشا
كلمات بمعنى تجرد وشتان معنى التفرقة ففعله ايضا اسماء افعال وكان الايام